الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية دراسة مقارنة التكامل و للتحديات (١٩٥٧- ٢٠٢٠)

الأستاذ المساعد الدكتور
انور فاضل علي الخالدي
جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة

الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية دراسة مقارنة التكامل و للتحديات (١٩٥٧ـ ٢٠٢٠)

European Union and the League of Arab States:
A Comparative Study of Integration and Challenges (1957–2020)

الأستاذ المساعد الدكتور
انور فاضل علي الخالدي
جامعة الكوفة ـ مركز دراسات الكوفة
Assistant Professor Dr. Anwar Fadel Ali Al-Khalidi
University of Kufa- Center for Kufa Studies
Email- abo.alanwer@gmail.com

ملخص البحث باللغة العربية .

تلتزم هذه الورقة البحثية إلى تقديم دراسة مقارنة بين تجربتين تكامليتين تُعدّان من أبرز التجارب الإقليمية في العالم المعاصر، إحداهما في القارة الأوروبية ممثلة بالاتحاد الأوروبي، والأخرى في الإقليم العربي ممثلة بجامعة الدول العربية. وتستمد هذه المقارنة أهميتها من كون كلا الاتحادين يمتلكان، من حيث المبدأ، مقومات قد تجعل منهما قوة دولية مؤثرة، وربما قطباً عالمياً موازياً للقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، لو تمت المواءمة بين الأهداف والآليات ونجحت مسارات التكامل بشكل فعّال.وترتكز المقارنة على مجموعة من المحاور الرئيسة، تشمل: ظروف النشأة، الأهداف المعلنة، الهياكل التنظيمية، آليات اتخاذ القرار، إضافة إلى التحديات البنيوية والسياسية التي تواجه كلًّا من المؤسستين. وتكشف هذه المقاربة التحليلية عن تباين جوهري في مسار كل منهما؛ إذ يقوم الاتحاد الأوروبي على نموذج تكاملي متقدم يعتمد على مؤسسات قوية وقرارات ملزمة ذات طابع فوق قومي، في حين تظل جامعة الدول العربية إطاراً تنسيقياً محدود الفاعلية، يفتقر إلى آليات إلزامية قادرة على دفع مسار الوحدة أو التعاون العميق بين الدول الأعضاء. كما تبرز الدراسة الفارق في القدرة على التوسّع والاستدامة؛ فالتحاد الأوروبي استطاع عبر عقود توسيع عضويته ودمج دول جديدة ضمن منظومته، بينما تواجه جامعة الدول العربية تحديات تتعلق بتعليق أو تجميد عضوية بعض الدول نتيجة لأزمات داخلية وصراعات سياسية، كما هو الحال في سوريا واليمن.وتأتي أهمية هذه الدراسة في سياق التحولات العالمية المعاصرة، حيث تفرض العولمة وما بعدها تحديات مشتركة على التكتلات الإقليمية، مما يجعل فهم الفروق

البنيوية والمؤسسية بين النموذجين ضرورة علمية لفهم آفاق التكامل الإقليمي وقدرته على الصمود في بيئة دولية متغيرة.

الكلمات المفتاحية : تكامل – تعاون – مؤسسات – تحديات – عولمة – أزمات.

Abstract:

This research paper aims to present a comparative study between two of the most significant regional integration experiments in the contemporary world: the European Union in Europe and the League of Arab States in the Arab region. The importance of this comparison stems from the fact that both unions possess, in principle, the structural and strategic components that could enable them—if their objectives and mechanisms were effectively harmonized—to become influential global powers, and potentially a pole capable of balancing major actors such as the United States, Russia, and China. The comparison is structured around several key dimensions, including: founding conditions, stated objectives, organizational structures, decision-making mechanisms, as well as the structural and political challenges confronting each institution. This analytical approach reveals a fundamental divergence in their respective trajectories; the European Union has developed an advanced model of integration built upon strong institutions and binding supranational legislation, whereas the League of Arab States continues to operate as a coordination-based framework with limited effectiveness and lacks binding authority over its member states—an issue that has long hindered deeper integration. The study also highlights the contrast in expansion and sustainability. The European Union has succeeded over the decades in enlarging its membership and integrating new states into its institutional framework, while the League of Arab States faces persistent challenges, including the suspension or freezing of some memberships due to internal crises and political conflicts, as seen in the cases of Syria and Yemen. The significance of this comparative analysis emerges in light of contemporary global transformations, where globalization—and the post-globalization environment—imposes shared challenges on regional blocs. Therefore, understanding the structural and institutional disparities between the two models becomes essential for assessing the prospects of regional integration and its capacity to endure within an evolving international system.

Keywords: Integration – Cooperation – Institutions – Challenges – Globalization – Crises .

تقديم البحث

يشهد العالم تحولات مستمرة في ظل الأزمات المستمرة والعولمة والتحديات الدولية المشتركة برزت أهمية إجراء دراسة مقارنة بين تجربتين في قارتين مختلفين تقريبا في حقبة متقاربة، لما لهما من دور محوري في تشكيل النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥)، خاصة بعد التحولات المهمة في الاتحاد

الأوروبي الذي يشهد عملية تكامل عميقة متجذرة في التجارب التاريخية والمؤسسات القوية، فيما تسعى جامعة الدول العربية إلى تعزيز التعاون بين الدول العربية على الرغم من التباين في مجالات السياسية والاقتصاد والثقافة.

إشكالية البحث، يدور هذا البحث حول إشكاليةٍ مركزيةٍ، مفادها، حول مدى تأثير الأطر المؤسسية والتجارب التاريخية لكل منهما على فعالية التعاون والتكامل في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية وعن القدرة على إيجاد تكامل على الرغم من التباينات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

تهدف الدراسة، إلى استقصاء الفروق والتشابهات في الأطر المؤسسية والتكامل الاقتصادي، والسياسات الخارجية، مع تحليل مسارات كل من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية مع فهم تطورات في كل منهم مع تسليط الضوء على الفجوات البحثية التي تعيق تحقيق تكامل فعال في كل النموذجين واقتراح سبل للتغلب عليها .

الأهداف، تركز أهداف البحث على ما يأتي :

– فهم التجارب المؤسسية فهم عميق مع رابطها بمحدداتها.

– دور العوامل التي يمكن أن تساعد في تحسين وتطوير التكامل الاقتصادي الإقليمي وتطوير السياسات المشتركة في ظل التحديات المستقبلية .

– أهمية تطوير التكامل الاقتصادي داخل النموذجين وتقليل الفرو قات التي تسهم في إضعافهم

الفرضيات : أبرز الفرضيات التي يطرحها هذا البحث ثلاث أساسية :

الأولى ، فرضية تأثير التحديات الأمنية والسياسية وتأثيراتها على ديناميكيات التعاون الإقليمي، ومدى مرونة النموذج الأوروبي مواجهة التحديات مقارنة بالنموذج العربي .

الثانية، فرضية الإبعاد الاقتصادية ودورها في ايجاد وتقوية التكامل الاقتصادي والتجاري في الاتحاد الأوروبي مقارنة بما تواجه جامعة الدول العربية .

الثالثة ، فرضية الفروق في نظام الحكم وعدم إيجاد صيغة قادرة على تقارب الفروق المؤسسية مقارنة بالاتحاد الأوربي المرن .

منهج الدراسة، تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي حيث يقوم بتحليل عناصر الصراع وتفكيكها وكذلك يعتمد على المنهج البيني، وهو منهج يقوم على التشبيك بين عدة مناهج تجمع بين عدة مقارباتٍ لمعالجة الظاهرة المدروسة من زوايا عدة علوم التاريخ الاقْتِصَاديُّ والاجتماعي والسياسيّ، والجغرافية الاقْتِصَادية والاجتماعية والفلسفة، والسوسيولوجيا، وعلم السياسة.

ينطلق البحث من نقطةٍ مركزية تتمحور حول عام ١٩٥٧، كإطار زمني للمقارنة إلى كونها تمثل لحظة تأسيسية في مسار التكامل الأوروبي

عبر توقيع معاهدة روما، التي نقلت أوروبا من مرحلة التعاون المحدود إلى التكامل المؤسسي الشامل، وهو ما يجعلها سنة معيارية مناسبة لمقارنة تطور الأداء المؤسسي والتكاملي لكل من جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي.

أولا . الفكرة والتأسيس :

- نشوء الاتحاد الأوروبي

بدأت فكرة الاتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، حينما تقدم روبرت شومان وزير خارجية فرنسا، بخطة جريئة لتجميع صناعة الصلب والفحم في فرنسا وألمانيا الغربية في منطقة مفتوحة لجميع الديمقراطيات الأوروبية، وكانت الخطة تهدف إلى إيجاد تقارب بين دول أوروبا التي خرجت من حرب طاحنة، تمهيداً لقيام اتحاد أوروبي . وفي عام ١٩٥١، وقعت ست دول أوروبية هي : بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا الاتحادية، ولكسمبورغ، وإيطاليا، وهو لنداء على معاهدة باريس لإنشاء مجموعة الصلب والفحم لمواجهة متطلبات الأعمار بعد الحرب، وزادت التجارة بهذه المواد بعد توقيع هذه المعاهدة مما شجع الأوروبيين على مزيد من خطوات التعاون الاقتصادي، فتم توقيع معاهدة روما عام ١٩٥٧، لإنشاء في أوروبا، وإنشاء منظمة الطاقة الذرية الأوروبية. المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتطوير استخدامات الطاقة للأغراض السلمية رابعاً – العوامل الدافعة للتوحد الأوروبي. لقد تأثرت أوروبا – إلى حد كبير – في توجهاتها نحو التكامل بالظروف الموضوعية التي خلفتها الحرب كما اتسمت حركاتها بالاستيعاب الكامل للمعطيات القائمة حينذاك داخل أوروبا وحولها .

- نشوء الجامعة الدول العربية :

تعتبر جامعة الدول العربية من أقدم المنظمات الإقليمية التي نشأت في النصف الألول من القرن المنصرم، وذلك مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة. فقد تأسست الجامعة العربية في الثاني والعشرين من شهر آذار عام ١٩٤٥، في ظروف دولية وعربية صعبة. وتتميز الجامعة العربية عن غيرها من المنظمات بأنها تجمع بين دول تقع ضمن رقعة جغرافية واحدة، تسكنها أمة عربية واحدة، ذات تاريخ وتراث واحد، ولغة وحضارة واحدة، وآمال وطموحات مشتركة، وتجربة استعمارية متقاربة. نص ميثاقها على أنها تأسست استجابة للرأي العام في الوطن العربي. وهي منذ نشأتها والى وقتنا الحالي تواجه صراع التوازن بين الإرادات السياسية المتناقضة الثالث، وهي إرادة الفكر أردة القطرية القومية، وإرادة القوى السياسية التي تسعى إلى منع قيام أي إتحاد عربي من شأنه أن يمس مصالحها المتشبعة داخل المنطقة العربية (محمد حمدان مصالحة، ٢٠٠٩، صص ١٤٧ – ١٥٧) .

ثانياً. التكامل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية (١٩٥٧–٢٠٢٠):

على الرغم من أن كلا الاتحادين ينطلقان، من حيث المبدأ، من هدفٍ مشترك يتمثل في تحقيق الوحدة وتعزيز التكامل، فإن المسارات التي اعتمدها كلٌّ منهما للوصول إلى التكامل الاقتصادي جاءت متباينة إلى حدٍّ كبير؛ إذ اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات مؤسسية وتشريعية متدرجة ومُلزِمة قادته إلى مستويات متقدمة من الاندماج الاقتصادي، في حين اتسمت تجربة جامعة الدول العربية بإجراءات أكثر تحفظًا وأقل إلزامًا، الأمر الذي أسفر عن فجوة واضحة في نتائج التكامل بين النموذجين الأوروبي والعربي.

أ-الاتحاد الأوروبي :

أمضى الأوروبيون ما يقارب من خمسة وثلاثين عاماً منذ توقيع معاهدة روما، وهم يطورون عملية التكامل ويوسعون فيها ويقيمون مؤسساتها بصورة هادئة ومتدرجة؛ لأن البديل لذلك هو العودة للمنافسات القديمة والصراعات المسلحة، وانكشافهم في مضمار الحرب التجارية والاقتصادية الدولية أمام منافسيهم من القوى الصناعية العالمية . خامساً – مرحلة التنظيم المؤسسي للتكامل الأوروبي : لقد توصل الأوروبيون عام ١٩٩٢ إلى معاهدة ماستريخت (هولندا) التي دفعت بلادهم قدماً باتجاه الوحدة والاتفاق على تطوير سياسة موحدة في مجالات الأمن والاقتصاد، والنقد والشؤون الاجتماعية والثقافية والبيئة والسياسة الخارجية، وأرسوا التكامل بين دولهم على أساس مؤسساتي يتكون مما يلي : أ – الهيئة الأوروبية (E. Commission)وتتمثل اختصاصاتها في اقتراح التشريعات وتطبيق المعاهدة، وممارسة سلطات رقابية باتخاذ قرارات لها قوة القانون إزاء الدول الأعضاء، والمؤسسات والشركات الخاصة (محمد علي قوزي ، ٢٠٠٢صص١ ، ٢٨٤-٢٨٦).

وإدارة موازنة الجماعة وتمثيلها في المفاوضات التجارية . وتضم الهيئة (١٧) عضواً، اثنان عن كل دولة من الدول التالية فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، وواحد عن كل دولة من الدول السبع الأخرى . ب – مجلس الوزراء الأوروبي(Council of Ministers) ، ويضم إثني عشر عضواً من الدول الأوروبية الأعضاء وتكون مهمته اتخاذ القرارات النهائية للجماعة الأوروبية في ضوء الاقتراحات التي يتلقاها من دول هذه الجماعة. ويتكون المجلس حسب الاختصاصات القطاعية المختلفة، فوزراء الزراعة مثلاً في دول المجموعة يقررون ما يتعلق بسياساتها في المجالات الزراعية وبلا شك أن الوزراء يدافعون عن مصالح بلدانهم . ج – البرلمان الأوروبي (European Parliament)، ويضم (٥١٨) نائباً، ينتخبون مباشرة من مواطني المجموعة مرة كل خمس سنوات اعتباراً من عام ١٩٨٥ ، ويناقشون المسائل التي تهم المجموعة الأوروبية، ويوجهون الأسئلة إلى الهيئة ومجلس الوزراء الأوروبيين،

ومقر البرلمان في ستراسبورغ، ولم تبلغ سلطاته التشريعية ما بلغته البرلمانات الوطنية في الدول الأعضاء . د – محكمة العدل الأوروبية (Court of Justice)، ومقرها في للوكسمبورغ، وهي المحكمة العليا للجماعة الأوروبية، ومهمتها تفسير قوانين الجماعة، والفصل في المسائل القانونية، وفقاً للمعاهدات الأوروبية التي تثيرها المؤسسات الأوروبية والدول الأعضاء أو الأفراد، وقراراتها ملزمة، وتضم (١٣) قاضياً يعينون لمدة ست سنوات . سادساً – الاعتبارات والأهداف المعاهدة ماستريخت . لذلك يمكن تلخيص مراحل التكامل بأربعة مراحل :

١. مرحلة ما بعد الحرب والتعاون الصناعي (١٩٤٥–١٩٥٧) :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبحت إعادة الأعمار الاقتصادي ضرورة إستراتيجية، إذ كان الانهيار الصناعي والغذائي والمالي يشكل تهديدًا وجوديًا للدول الأوروبية. أن "التكامل لم يكن خيارًا سياسيًا بقدر ما كان ضرورة اقتصادية للبقاء (Nugent, NeillL2003. PP٩٤–٩٣). وجاء تأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب١٩٥١، بدايةً لتجميع الصناعات الإستراتيجية في إطار مشترك، ثم تبعته معاهدة روما ١٩٥٧ التي دشنت السوق الأوروبية المشتركة.

٢. من السوق المشتركة إلى الاتحاد الجمركي والسوق الموحدة (١٩٥٧–١٩٩٣) :

توسعت السوق المشتركة وأصبح اتحاد جمركي في سبعينيات القرن العشرين، ثم تحول إلى السوق الموحدة ١٩٩٣، التي سمحت بحرية حركة السلع، والأفراد، ورأس المال، والخدمات.

أن السوق الموحدة لم تكن إعادة هيكلة للتجارة فقط، بل كانت تأسيسًا لسيادة قانون اقتصادي فوق قومي.

٣. النظام النقدي والعملة الموحدة (١٩٩٩–٢٠٢٠). وهكذا، تعد منطقة اليورو أرفع مراحل التكامل الاقتصادي، إذ شكل الانتقال لها مواءمة شاملة للسياسات المالية والمصرفية قبل إصدار اليورو (Moravcsik, Andrew. PP77–79.١٩٩٨). وقد تعززت منطقة اليورو رغم أزمة ٢٠٠٨، بينما انسحبت بريطانيا (Brexit)، لأسباب ترتبط برفض خضوع الاقتصاد الوطني لسياسات فوق قومية.

ب.جامعة الدول العربية :

كان الجدل المثار حول جامعة الدول العربية منذ إنشائها (هنري لورانس ١٩٩٢، ص ٩٠) يدور حول فاعليتها وقدرتها على تحمل المهام الموكولة إليها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها والآمال المعلقة عليها .وكانت الانتقادات مستمرة ، والهجوم عليها في بعض الأحيان حاد

ولاذع ، ولكنه كان ينصب دائما عل سلبياتها وجوانب القصور في أدائها، أو عجزها خلال الظروف الصعبة والتحديات المهمة عن الوفاء بالطموحات المرجوة منها . إن الأزمة التي تواجهها الجامعة العربية لم تعد عدم قدرة على التكامل ؛ بل أزمة حتى وصل الأمر إلى التشكيك في جدواه وجودها وفي مبرر استمرارها، ويعد الهدف الأول في كل التجمعات الدولية المحافظة على نفسها – البقاء– ونجد أن جامعة الدول العربية أنجزت شيئا محددا في أعوامها الستين يتمثل في أنها لم تمت بقيت قائمة في الواقع العربي على الرغم التحديات التي تكبر حيانا وتصغر مرات أخرى، لكنه دون شك يمثل أحد أركان المعادلة العربية، وقد يستخف كثيرون بوجودها ودورها ولكنها موجودة واستمرار الفكرة بحد ذاته يشكل أهمية للمشروع (ميلود ميسوم، ٢٠١٢، ص٢٥٧). وبعض هذه الترتيبات كان أقوى قانوني التفكك والانهيار، كالوحدة المصرية –السورية التي دامت من من فبراير إبل سبتمرب٩١٦٩ ،وبعضها ماثلت طبيعته طبيعة الجامعة كمؤسسة إقليمية، ومع ذلك فإن الأمر اللافت للنظر أنه سرعان ما انتهى كمجلس التعاون العربي الذي تأسس في ١٩٨٩، وضم كلاً من مصر والعراق واليمن والأردن لينفجر بعد وقت وجيز في أعقاب انقسام السياستين المصرية والعراقية بشأن غزو الكويت عام ١٩٩٠، الذي أعلن عنه في دمشق في مارس ١٩١٩، بعد تحرير الكويت بأيام كصيغة لتحالف دول مجلس التعاون الخليجي الستة بالإضافة إلى مصر وسوريا اللتين كانتا قد شاركتا في عملية تحرير الكويت، وثمة نوع آخر من المؤسسات العربية أصابه الشلل التام منذ قرابة عقد من الزمان وهو الاتحاد ألمغاربي الذي تأسس بدوره في شباط (فبراير) ١٩٩١، بعضوية كل من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا أن الجمود التام قد أصابه منذ عام ١٩٩٥(مصطفى عبد العزيز ، ٢٠٠٣ ، صص ١٠١–١٠٦). ولم يطرأ تغير جوهري عليه بعد ذلك، اعتباره لحظة تأسيسية أعادت صياغة فلسفة العلاقات بين الدول في الإطارين الأوروبي والعربي معًا. ففي هذا العام أُقِرَّت في أوروبا **معاهدة روما** التي دشّنت ولادة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، مُعلنة الانتقال من مرحلة التنسيق القطاعي المؤقت إلى بناء منظومة تكاملية ذات طبيعة مؤسسية ملزمة، قائمة على تفويض جزئي للسيادة لصالح مؤسسات مشتركة ذات صلاحيات تنفيذية وقضائية حقيقية (Haas, **2004**, pp. **57–83**; Craig & de Búrca, **2015**, pp. **24–41**).وقد أسهم هذا التحول في تكوين ثقافة قانونية فوق– وطنية جعلت الالتزامات الاقتصادية جزءًا من البنية القانونية الداخلية للدول الأعضاء، وأضفى على السوق الأوروبية المشتركة طابعًا تراكميًا

مستدامًا–65 .(Rosamond, 2000, pp. 92). وفي التوقيت نفسه، شهد النظام الإقليمي العربي تأسيس **مجلس الوحدة الاقتصادية العربية** وتوقيع **اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية** بوصفهما محاولة مبكرة لبلورة مشروع تكامل اقتصادي عربي يتجاوز حدود التعاون السياسي الرمزي (الجامعة العربية، 1957, المواد 1–6). غير أن وحدة اللحظة الزمنية لم تُنتج وحدة في المسار ولا في النتائج. فقد تأسس المشروع العربي ضمن بنية مؤسسية مغايرة في جوهرها، قوامها منطق التنسيق الطوعي لا التكامل الملزم، وهو ما أبقى الاتفاقيات الاقتصادية العربية محكومة بمفهوم السيادة الاقتصادية المطلقة، وحال دون نشوء مؤسسات فوق–وطنية قادرة على فرض سياسات موحدة أو مساءلة الدول المتقاعسة عن التنفيذ (Ayoob, 1995, pp. 43–59). وقد عمّق من هذا الخلل البنيوي اعتماد **مبدأ الإجماع** في منظومة اتخاذ القرار داخل جامعة الدول العربية، الأمر الذي جعل أي تقدم تكاملي رهينًا بأدنى مستويات التوافق الممكنة، وأفرغ كثيرًا من القرارات الاقتصادية من بعدها التنفيذي. فالقرارات التي لا تحظى بإجماع كامل تبقى في حيز التوصيات، أما تلك التي تُقرّ بالإجماع فغالبًا ما تُفرغ من مضمونها التنفيذي حفاظًا على الحساسيات السيادية للدول الأعضاء، وهو ما أشار إليه بوضوح محمد السيد سليم عند تحليله لأزمات النظام الإقليمي العربي .

وقد انعكس هذا القصور المؤسسي بوضوح في مشروع **السوق العربية المشتركة** الذي أُطلق عام **1964**، إذ ظل إطارًا إعلانيًا واسع الأهداف ضيق الأثر، عاجزًا عن إعادة تشكيل الخريطة التجارية العربية بصورة جذرية، في ظل غياب أجهزة رقابية مستقلة، ومحاكم اقتصادية ذات صلاحيات نافذة، ونظم جزاءات فاعلة بحق الدول غير الملتزمة (عبد الله، ٢٠١٢، صص١٣٣–١٥٨) .

وعليه، تكشف المقارنة المرتكزة على سنة **1957**، أن الفارق بين التجربتين لم يكن في التوقيت أو النوايا، بل في **النموذج المؤسسي المؤسِّس** .ففي حين بُني المشروع الأوروبي على فلسفة تفويض السيادة مقابل تعظيم المكاسب الجماعية طويلة الأمد، تأسس المشروع العربي على حماية السيادة القطرية مقابل قبول خسارة فرص التكامل البنيوي. ومن هنا فإن اعتماد سنة ١٩٥٧، كنقطة ارتكاز مقارنة يمنح الدراسة بعدًا تفسيريًا يتجاوز الوصف التاريخي إلى تحليل القواعد المؤسِّسة لمسارات النجاح والإخفاق في مشاريع التكامل الإقليمي.

١. البدايات: السوق العربية المشتركة (١٩٥٧–١٩٩٠)

شهدت المنطقة العربية محاولات مبكرة للتكامل الاقتصادي بعد تأسيس جامعة الدول

العربية١٩٤٥، ثم تأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ١٩٥٧، وإطلاق مشروع السوق العربية المشتركة١٩٦٤. إلا أن هذه المشاريع لم تتجاوز الجانب البروتوكولي؛ إذ بقي تنفيذها معطلاً بسبب تمسّك الدول بمبدأ السيادة الاقتصادية. ومن الجدير بالاشارة أن مبدأ الإجماع داخل الجامعة يعطل أي التزام وحدوي فعّال (محمد السيد سليم ، ٢٠٠١، ص ٧٩–٨٦) . ويتضح ذلك من ما انعكس بوضوح في غياب آليات إلزامية لتنفيذ المعاهدات الاقتصادية.

٢. سياسات غير متجانسة وفجوة هيكلية

يمكن القول، أن "التفاوت الهيكلي في الاقتصاد العربي، واختلالات توزيع العائدات النفطية، حالت دون نشوء سوق فعّالة تقود إلى تكامل ملزم(علي الدين هلال ، ١٩٩٨، ص٥٥–٥٦) فالاقتصاديات العربية بقيت إما ريعية تعتمد على الطاقة، أو استهلاكية تعتمد على الواردات، مما منع تنوعاً اقتصادياً قادراً على بناء مصالح مشتركة.

٣. الشراكات بدل الوحدة (١٩٩٠–٢٠٢٠) :

منذ التسعينيات، تحوّل العمل العربي من مشاريع السوق الموحدة إلى اتفاقيات ثنائية وشراكات جزئية مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، والشراكات العربية–الأوروبية. ويعد هذا التحول يعبر عن ضعف في الإرادة التكاملية وتحول نحو منافع سياسية ظرفية" (محمد السيد شكري، ٢٠١٢، ص.١٩٣) .

رابعًا: مقارنة تحليلية بين التجربتين

معيار المقارنة	الاتحاد الأوروبي	جامعة الدول العربية
آليات الإلزام	فوق قومية (محكمة العدل – مفوضية	طابع تنسيقي (لا إلزام)
تجانس السياساتالاقتصادية	مواءمة نقدية ومالية واسعة	سياسات ريعية/متفاوتة
تنقل السلع ورأس المال	حرية كاملة داخل الاتحاد	مقيدة باتفاقيات ثنائية
العملة الموحدة	اليورو (١٩ دولة)	غياب شبه كامل
مرتكزات التكامل	الصناعة – السوق – الاستثمار	النفط – تجارة ظرفية

ظهر الدراسة المقارنة أن التكامل الاقتصادي الأوروبي كان سببًا وليس نتيجة للتكامل السياسي، وأن ما حققته أوروبا نُفّذ مرورا بالأسواق قبل وصولا إلى القرارات السياسية. بينما في العالم العربي، ظل القرار الاقتصادي تابعًا للقرار السياسي السيادي للدولة القُطرية، مما أبقى التكامل في إطار شعاراتي، لا مؤسساتي.

ثالثاً .السياسات والأهداف :

تعد السياسات والاستراتيجيات على غاية من الأهمية في كل التجمعات التكاملية بين الدول وحتى بين الشركات، وذلك لان التكتلات تصبح اكبر قدرة في التحكم والتأثير .

- **الاتحاد الأوروبي:** بعد انهيار الاتحاد السوفياتي أخذت وتيرة التكامل الأوروبي أخذت بالتسارع، ولا شك أن هناك اعتبارات داخلية سياسية، واقتصادية، وأمنية دفعت بهذا الاتجاه وبهذه الوتيرة من العمل التكاملي الأوروبي من بينها: احتواء المشاعر القومية لدى الدول الأوروبية، ولا سيما ألمانيا بعد وحدتها، وذلك من خلال الاندماج في اتحاد أوروبي، وقد أبدت فرنسا وبعض الدول الأوروبية تخوفها من الوحدة الألمانية التي جعلت منها قوة اقتصادية هائلة تجمع سكان أوروبا، ويواري ناتجها القومي الناتجين الفرنسي والبريطاني وقد بعثت الوحدة الألمانية إحساساً بأن هذه الدولة تنهج سياسة خارجية مستقلة عن دول الجماعة تجاه بعض القضايا التي شهدتها الساحة الأوروبية كما حصل تجاه المسألة اليوغسلافية وبدأت ألمانيا تطالب بمقعد دائم في مجلس الأمن، وزيادة عدد ممثليها في البرلمان الأوروبي إلى (٩٩) نائباً، والعمل على ربطها بالسوق الأوروبية، لتعزيز موقعها القيادي في الاتحاد الأوروبي، وقد عبرت فرنسا على لسان رئيس وزرائها السابق عن مخاوفها من هذه المسألة حين قال إن المسألة الألمانية ستذوب ضمن المجموعة الكبيرة ؛ بالتالي ستأخذ حجمها الواقعي في إطارها . أما الألمان أنفسهم فإنهم حرصوا على تطمين شركائهم الأوروبيين بأن وحدة ألمانيا لن تشكل خطراً على أوروبا، فالهدف النهائي للألمان هو في خلق وإبقاء ألمانيا أوروبية وليس أوروبا ألمانية ". ب – إيجاد قوة أوروبية تضمن الاستقرار في القارة، بعد انهيار الأمن على ساحة أوروبا الشرقية نتيجة الاختلافات العرقية والميراث التاريخي للقارة، وقد أظهرت حرب البلقان مدى المخاطر التي ينطوي عليها وضع عدم الاستقرار في شرق وجنوب أوروبا ولهذا فقد حرص واضعو نصوص معاهدة ماستريخت على تبديد هاجس الأمن (محمد علي قوزي، صص٢٨٤–٢٨٨)، من خلال إيجاد اتحاد أوروبي دائم بين الشعوب الأوروبية، تتخذ من قبله القرارات المتعلقة بحياة المواطن الأوروبي. ويفرض هذا الاعتبار ضرورة وجود رموز ومؤسسات تربط المواطن الأوروبي مباشرة بالفكرة الأوروبية، ومن مظاهر ذلك توحيد المقاييس والقوانين بين الدول الأوروبية، واعتماد جواز سفر موحد ورخصة قيادة موحدة، يمكن استخدامها في جميع الدول الأعضاء، ثم تكوين نخب أوروبية تدير شؤون الاتحاد الأوروبي، وتتميز بالإيمان والولاء الشديد للفكرة الأوروبية . كما أن قيام الاتحاد الأوروبي، وفقاً لمعاهدة ماستريخت وملحقاتها العديدة، إنما يؤكد ضرورة

إبراز هوية الجماعة الأوروبية وكينونتها أمام العالم الخارجي عن طريق تبني سياسات دفاعية وخارجية للجماعة، تحمي المثل العليا المشتركة. وفي مجال الأمن الدفاعي، حرص واضعو ماستريخت على تبديد المخاوف الأمريكية من أن تعمل أوروبا دون تنسيق مع حلف الأطلسي حيث أكدوا أن سياسات أوروبا الدفاعية المتمثلة بإيجاد قيادة أوروبية مشتركة للتخطيط العسكري، أو تكوين قوة أوروبية مشتركة لن تتعارض مع سياسة حلف الأطلسي . وإذا كانت معاهدة ماستريخت قد أكدت على ضرورة قيام الجماعة الأوروبية للتوصل إلى الأمن الدفاعي إلا أن فكرة الأمن الاقتصادي سبقت ذلك عندما اتجهت أغلب دول العالم في مختلف القارات، بعد الحرب العالمية الثانية إلى البدء بتنفيذ عملية التكامل الاقتصادي فيما بينها. وعن أهم محاولات التكامل الاقتصادي في العالم والأسباب التي دعت إليها تتطرق بالبحث للتكامل الاقتصادي في أوروبا الغربية (سمير التنير، ١٩٨١، صص ٢١ – ٣٦) .

- **جامعة الدول العربية :**

مع منتصف العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين تكون الجامعة الدول العربية قد أتمت عامها السبعين على نشأتها التي تؤرخ نشأة النظام الإقليمي العربي، وتطبعه بالسمة المتفردة التي ميزته ثم لازمته، تلك القومية ذات الطابع العربي. واتسعت عضويتها من سبع دول عربية في أواسط الأربعينات من القرن العشرين، لتشمل اثنين وعشر ين دولة عربية هي مجموع الدول الأعضاء في النظام الإقليمي العربي. واجتازت عدة مراحل تطور، وعاصرت محاولات مختلفة ألعادة الهيكلية هي مراحل ومحاولات عاكسة لجهود تحديث النظام الإقليمي العربي نفسه .إن جامعة الدول العربية هي منظمة إقليمه تعمل على توثيق الصالات بين الدول الأعضاء، وتنسق خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، من أجل تحقيق التعاون الجماعي وحماية الأمن القومي العربي، وحفظ استقلال الدول الأعضاء، واحترام سيادتها، و العمل العربي المشترك في حدوده الدنيا ' (عماد عمر محمد عبد الكريم، ٢٠١٨ ، صص١-٥) .

رابعاً.السيادة والتفويض فوق الوطني في الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية (١٩٤٥-٢٠٢٠) :

شكّل مفهوم السيادة محورًا بنيويًا في تحديد مسار التكامل السياسي لدى كل من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، إذ اتجه المشروع الأوروبي منذ نشأته نحو تفويض تدريجي للسلطات لصالح مؤسسات فوق وطنية، بينما تمسّك النظام العربي بسيادة الدولة القطرية بوصفها ثابتًا غير قابل للتنازل. وقد أدى هذا الاختلاف الجوهري إلى تباين المسارات: ففي

حين تشكّل الاتحاد الأوروبي كمشروع وحدوي يقوم على نقل الصلاحيات تدريجيًا، بقيت جامعة الدول العربية إطارًا تنسيقيًا لا يملك سلطة إلزامية على الدول الأعضاء.

- **الاتحاد الأوروبي :**

انطلقت التجربة الأوروبية في خمسينيات القرن العشرين من منطق تجاوز الحروب وتحييد النزعات القومية التي كانت سببًا في انهيار القارة مرتين خلال النصف الأول من القرن العشرين. ولذلك، تبنت الدول المؤسسة هدفًا يتمثل في نزع السلطة المطلقة للدولة القومية عبر نقل أجزاء متزايدة من السيادة إلى مؤسسات مشتركة، بدءًا من الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥١، حيث تم وضع قطاعين استراتيجيين تحت إدارة هيئة مشتركة، ما اعتُبر "نقلاً فعلياً للقرار خارج سلطة الحكومات القومية (Haas, Ernst, 1958, PP16–17) وتكرّس هذا النهج مع معاهدة روما عام ١٩٥٧، حيث تم نقل جزء من السلطة التشريعية والتجارية إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ليصبح البرلمان والمفوضية الأوروبية قادرين على إصدار قرارات ملزمة تتقدّم على القوانين المحلية. ويوضح نيل نوجنت أن الدول الأعضاء وافقت على مبدأ سمو القانون الأوروبي، ما جعل الدولة "مُنَفِّذة لا سيّدة للقرار المشترك". وقد عزّز ذلك لاحقًا حكم محكمة العدل الأوروبية في قضية كوستا ضد إينيل عام ١٩٦٤، الذي نص بشكل صريح على أولوية القانون الأوروبي فوق القوانين الوطنية.

- **جامعة الدول العربية :**

تبنّت جامعة الدول العربية نموذجًا محافظًا قائمًا على حماية **السيادة المطلقة للدولة الوطنية**، إذ تنص المادة السابعة من ميثاق الجامعة لعام ١٩٤٥ على أن "قرارات المجلس لا تكون ملزمة إلا لمن يقبلها"، ما يعني أن القرار العربي المشترك مشروط بإرادة الدولة المنفردة. وهذا ما وصفته الإسكوا بأنه "تكامل إرادي غير مُلزِم"، يقوده منطق الإجماع لا منطق التفويض (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ٢٠١٤، ص ٢٧). وقد جعل هذا النظام الجماعة العربية منظمة تعاون لا تكامل ، لأن السيادة بقيت سلطة مغلقة داخل حدود كل دولة.إن الاختلاف بين التجربتين لا يعود فقط إلى التصور القانوني للسيادة، وإنما إلى الخلفية التاريخية والسياسية التي شكلته. فالدول الأوروبية خرجت من حربين مدمرتين ورأت في تفويض السيادة وسيلة للبقاء والاستقرار، في حين خرجت الدول العربية من الاستعمار الحديث الذي جعل **السيادة علامة للهوية والاستقلال الوطني . إذ ان الدول الأوروبية نقلت السيادة عندما رأت مصلحة قومية واقعية في ذلك"، وليس بدافع طوباوي أما في السياق العربي، فكانت السيادة رمزًا سياسيًا للحكم أكثر من كونها أداة لتنظيم المصالح

المشتركة.لقد شكّل غياب التفويض فوق الوطني في النظام العربي **عقبة هيكلية أمام أي وحدة سياسية أو اقتصادية، لأن القرارات بقيت مرهونة بالتوافق والإجماع. بينما جعل الاتحاد الأوروبي من تفويض السيادة آلية مؤسسية متصاعدة مما أدّى إلى تشكيل برلمان منتخب، وسوق مشتركة، وعملة موحدة، ومحكمة عليا ملزمة، ومجلس أوروبي حاكم. وهكذا ظل الفارق الجوهري أن أوروبا أصبحت مؤسساتها تملك القرار، بينما الدول العربية مؤسساتها تنقل القرار، وقد لا ينفذ لأنه ليس ملزم . (Moravcsik, Andrew.1991, P81)

خامساً.الثغرات الاقتصادية والتمويل :

شكّل إنشاء **منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي** (Organization for European Economic Co-operation – OEEC) عام ١٩٤٨ محطة مفصلية في المسار التاريخي للتكامل الاقتصادي الأوروبي، إذ جاءت هذه المنظمة في سياق إعادة إعمار أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية وضمن الإطار المؤسسي لتنفيذ **مشروع مارشال** .وقد تأسست المنظمة باتفاق خمس عشرة دولة أوروبية، إلى جانب تركيا، واضطلعت بدور أساسي في تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، ولا سيّما في مجال تنشيط العلاقات التجارية البينية، من خلال العمل التدريجي على **إلغاء نظام الحصص الكمية** المفروض على التبادل التجاري، بما أسهم في إعادة دمج الاقتصادات الأوروبية في منظومة تجارية أكثر انفتاحًا وتكاملًا.(Griffiths, 1997)

وقد أسهمت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي بصورة ملموسة في **زيادة حجم المبادلات التجارية** بين الدول الأعضاء، فضلًا عن توفير إطار تشاوري فعّال لتقريب السياسات الاقتصادية الوطنية، الأمر الذي مهّد لمرحلة أكثر تقدمًا من التعاون الاقتصادي الإقليمي. وفي هذا السياق، وقّعت الدول الأعضاء عام ١٩٥٠ اتفاقًا يقضي بإنشاء **اتحاد المدفوعات الأوروبي** (European Payments Union – EPU)، والذي استهدف تيسير تسوية المدفوعات التجارية بين الدول الموقعة، عبر السماح باستخدام الفوائض المتحققة لدى دولة عضو لتسديد التزاماتها تجاه دولة ثالثة ضمن الاتحاد، وهو ما مثّل خطوة نوعية نحو تقليص القيود المالية وتعزيز انسيابية التبادل التجاري الأوروبي.(Eichengreen, 2007)

ومع تطور متطلبات التكامل وتوسع نطاق التعاون الاقتصادي، أُلغيت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي رسميًا عام ١٩٥٨، ليحل محلها إطار أكثر شمولًا هو **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** (Organization for Economic Co-operation and Development – OECD)، التي ضمّت،

إلى جانب الدول الأوروبية الأعضاء سابقًا، كلًّا من الولايات المتحدة وكندا واليابان، بما عكس الانتقال من تعاون أوروبي محدود إلى تعاون اقتصادي متعدد الأطراف ذي طابع دولي أوسع (OECD, 2011). وتعد إنشاء **الجماعة الأوروبية للفحم والصلب** (European Coal and Steel Community – ECSC) عام ١٩٥١ خطوة متقدمة نحو **التكامل القطاعي**، إذ ضمّت الجماعة ست دول أوروبية هي فرنسا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ. وقد ركّز هذا الكيان على تحقيق تكامل اقتصادي كامل في قطاعي الفحم والصلب، من خلال إلغاء الحواجز الجمركية، وتحرير حركة رأس المال والعمالة في هذين القطاعين، بما شكّل نموذجًا عمليًا لتجاوز السيادة الاقتصادية التقليدية لصالح إدارة جماعية لقطاعات استراتيجية، ومهّد لاحقًا لتوسيع مشروع التكامل الأوروبي ليشمل قطاعات اقتصادية أوسع.(Dinan, 2014)

جامعة الدول العربية :

توجد العديد من المشكلات تقف عائق امام التكامل العربي ومنها التفاوت في الموارد الاقتصادية بين الدول، تعاني جامعة الدول العربية من اختلالات اقتصادية وتمويلية بنيوية شكّلت أحد أبرز العوائق أمام تحقيق التكامل العربي المشترك، وفي مقدمتها التفاوت الهيكلي في الموارد والقدرات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، الأمر الذي حال دون بناء قاعدة إنتاجية عربية متكاملة أو اعتماد سياسات اقتصادية موحّدة ذات أثر ملموس. وقد أسهم هذا التفاوت في تعميق الفجوة بين الدول الريعية والدول محدودة الموارد، بما أضعف فرص التوزيع العادل لمكاسب أي مشروع تكاملي محتمل (شكري، ٢٠١٢) . وتبرز أزمة تمويل جامعة الدول العربية بوصفها إحدى أكثر الإشكاليات تأثيرًا في فاعلية العمل العربي المشترك، إذ تعاني الجامعة من عدم انتظام الدول الأعضاء في تسديد الاشتراكات المالية المقررة، بما في ذلك دول تمتلك فوائض مالية كبيرة، وهو ما انعكس سلبًا على قدرة الجامعة في تنفيذ برامجها الاقتصادية والتنموية. كما تفتقر الجامعة إلى ميزانية طوارئ مستقلة تُمكّنها من الاستجابة السريعة للأزمات الاقتصادية أو السياسية التي تواجه الإقليم، الأمر الذي يعكس محدودية التخطيط المالي طويل الأمد وغياب الرؤية الإستراتيجية المؤسسية (عبد الكريم، ٢٠١٨، ص ص. ١–٥) . ويُضاف إلى ذلك أن الطبيعة غير الإلزامية للقرارات الاقتصادية الصادرة عن مؤسسات جامعة الدول العربية قلّلت من فعاليتها، حيث تظل هذه القرارات مرهونة بإرادة الدول الأعضاء، التي غالبًا ما تُقدّم الاعتبارات السيادية والمصالح القطرية الضيقة على متطلبات العمل الجماعي. وقد أدى هذا الواقع إلى تعطّل العديد من الاتفاقيات

الاقتصادية العربية، ومنها مشاريع السوق العربية المشتركة، وتحويلها إلى أطر قانونية شكلية تفتقر إلى آليات تنفيذ وتمويل واضحة (عبد الرحمن محمد الغمري، ٢٠١٥) . وفي المقارنة مع التجارب التكاملية الأخرى، يتضح أن إخفاق جامعة الدول العربية في بناء منظومة اقتصادية وتمويلية فاعلة لا يعود فقط إلى غياب الموارد، وإنما إلى ضعف آليات الإدارة المالية المشتركة وغياب الإرادة السياسية اللازمة لإنشاء مؤسسات اقتصادية عربية ذات صلاحيات حقيقية، قادرة على إدارة الموارد الجماعية وتحقيق الحد الأدنى من التضامن الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وهو ما يجعل مشروع التكامل العربي أقرب إلى الطموح النظري منه إلى التطبيق العملي (أحمد حسين العيساوي ، ٢٠١٠) .

سادساً.الفرص والتعاون المستقبلي :

توجد العديد من الفرص للتوسع في الاندماج في جامعة الدول العربية ، ولكن هما بسبب الصراعات العربية الداخلية واختلاف الأنظمة ، مع ضيعها تزداد الجامعة العربية ضعف ، عكس الاتحاد الأوروبي الذي زادته المشكلات العالمية تقارب كمثل الأزمة الأوكرانية .

أ-التجارة والاستثمار :تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء: ارتكزت أوروبا خلال تاريخها الاستعماري على الرأسمالية التجارية التي كانت تمهيدا لا غنى عنه للتطور الاقتصادي والسياسي الأوروبي، إذ أنها شكلت المقدمة اللازمة التي أفضت إلى تلك التطورات (جاك غودي ، ٢٠٠٨ ، صص٣٤٠-٣٤٣)، في العلاقات بين الدول العربية بسبب الاتصال بينهم خاصة وان الدول العربية ١١خضعت للاستعمار من قبل الدول الأوروبية .

ب.التعليم والبحث العلمي : تبادل الخبرات في مجالات التعليم العالي. التحديات المشتركة أمام التكامل في الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية (١٩٤٥-٢٠٢٠)، يواجه كل من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية تحديات متعددة على صعيد السياسة والهيكل والمؤسسات والاقتصاد ، على الرغم من الفوارق الجوهرية بين التجربتين. تعكس هذه التحديات مدى تأثير السيادة الوطنية على قدرة المنظمات الإقليمية على تنفيذ سياسات تكاملية فعالة.

سابعاً: التحديات الهيكلية والمؤسسية

١.الاتحاد الأوروبي :

على الرغم من التفويض فوق الوطني للمؤسسات الأوروبية، يواجه الاتحاد تحديات هيكلية تتعلق بـ:التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء: الدول الصناعية في الشمال الأوروبي تختلف عن دول الجنوب الأقل تطورًا اقتصاديًا، مما يعقد تطبيق السياسات الموحدة. يشير نيل نوجنت إلى أن "عدم التماثل الاقتصادي يجعل تطبيق السياسات المشتركة معقدًا ويؤدي إلى احتكاكات سياسية مستمرة بين الأعضاء". كما يدعم ليونارد هذا) موضحًا أن توسع الاتحاد

أضاف طبقات من التعقيد السياسي والاقتصادي Leonard, Mark , 2005, pp112-11.التمثيل المؤسساتي غير المتكافئ(٥ اختلاف قوة الدول في البرلمان والمجلس الأوروبي حسب عدد السكان وحجم الاقتصاد يؤدي أحيانًا إلى توتر في اتخاذ القرار , Haas, Ernst B)١٩٥٨(pp. . ٢٢-٢٤ .تحديات السيادة الوطنية: رغم التفويض فوق الوطني، يظل هناك مقاومة من بعض الدول، خاصة في أوقات الأزمات
الاقتصادية.

(Keohane, Robert O) ٢٠٠١ pp. . ١٤٢-١٤٥).

٢. جامعة الدول العربية :

على الصعيد العربي، تظهر التحديات بشكل أكثر وضوحًا: غياب مؤسسات ملزمة: حتى مع صدور قرارات من المجلس الوزاري أو القمم، يعتمد الالتزام على إرادة الدولة نفسها، وليس على سلطة مؤسسية فوق وطنية التفاوت الاقتصادي الشاسع بين الدول النفطية وغير النفطية:** هذا التفاوت يجعل أي مشروع تكاملي اقتصادي صعب التطبيق (نصرالدين، فيفيان وآخرون، ٢٠٢٠، صص ٤٠٢-٤٢٣) . ضعف التنسيق المؤسسي ضعف المؤسسات العربية وأثر التمسك بالسيادة يمثلان عقبة أمام تكامل فعلي.

سابعاً.التحديات السياسية :

١. الاتحاد الأوروبي

توازن السيادة الوطنية والتكامل: الدول الأعضاء تحافظ على بعض القرارات الوطنية، مما يحد أحيانًا من قدرة الاتحاد على توحيد السياسات (Moravcsik, ١٩٩٨ p. ,٨٥). صعود الحركات القومية: أدى إلى تأخير برامج التكامل، وأبرز مثال على ذلك تصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد (Leonard,) (Brexit ٢٠٠٥ pp. ,١١٥-١١٦).

٢. جامعة الدول العربية

النزاعات الإقليمية والصراعات الداخلية: النزاع العربي–الإسرائيلي وأزمات أخرى تعطل أي تعاون مؤسسي فعّال (جمال باروت٢٠١٢. صص ٨٨-٩٥) . هيمنة بعض الدول الكبرى: يعرقل الإجماع، ويعيق أي مشروع عربي موحد (الإسكوا، ٢٠١٤، ص. ٣٩؛ سليم، ٢٠٠١، ص. ٨٢) .

ثالثًا: التحديات الاقتصادية والتمويلية

الاتحاد الأوروبي واجه أزمات مالية متعددة، أبرزها أزمة الديون الأوروبية بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٢، والتي أظهرت أن التكامل المالي يتطلب تنسيقًا دقيقًا بين السياسات الوطنية والمركزية (Judt.2005. P48) في العالم العربي، يعود فشل التكامل الاقتصادي أساسًا إلى اختلاف مستويات التنمية والاعتماد الكبير على النفط، مع ضعف البنية التحتية

الاقتصادية للمؤسسات العربية (Sadiki, Larbi, 2009, pp107-110).

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات :

يشكل التكامل مهمة أساسية بسبب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول الأعضاء، ولكنه قابل للتحقيق من خلال إرادة سياسية مؤسسية وتنسيق فاعل بين السيادة الوطنية والمؤسسات الإقليمية. توضح الدراسة المقارنة بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية أن النجاح في تحقيق التكامل لا يعتمد فقط على وجود مؤسسات، بل على طبيعة هذه المؤسسات ودرجة تفويض السيادة إليها، إضافة إلى آليات التعامل مع التباينات الاقتصادية والسياسية بين الأعضاء. في الاتحاد الأوروبي، أتاح **تفويض جزء من السيادة الوطنية إلى مؤسسات فوق وطنية ملزمة قانونيًا ، مثل المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي، إمكانية تجاوز العقبات البنيوية وتحقيق سياسات موحدة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، رغم التحديات الداخلية مثل تفاوت الأعضاء وصعود الحركات القومية واليمينية كما عززت محكمة العدل الأوروبية ومبدأ سمو القانون الأوروبي قدرة الاتحاد على فرض القرارات على الدول الأعضاء، مما ساعد على تحقيق مستوى عالٍ من التكامل المؤسسي والسياسي. في المقابل، حافظت جامعة الدول العربية على سيادة مطلقة للدول الأعضاء ، وهو ما أدى إلى أن تكون القرارات الجماعية اختيارية وغير ملزمة. انعكس ذلك في **تكرار التعثر السياسي وعدم قدرة الجامعة على تحقيق مشاريع اقتصادية أو سياسية مشتركة ، خاصة في ظل النزاعات الإقليمية والاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية غير المتوازنة بين الدول الأعضاء وتشير الدراسة إلى أن الفارق الأساسي يكمن في قدرة الاتحاد الأوروبي على تحويل التحديات الاقتصادية والسياسية إلى فرص للتكامل من خلال مؤسسات ملزمة وآليات قانونية فعالة، بينما بقيت التحديات العربية ذات طبيعة هيكلية وسياسية عميقة، مما أدى إلى تكامل محدود وغير فعال.

الاستنتاجات :

- أهمية التفويض فوق الوطني: يُعد تفويض جزء من السيادة الوطنية إلى مؤسسات فوق وطنية ملزمة شرطًا أساسيًا لتحقيق تكامل سياسي واقتصادي فعال، وهو ما نجحت فيه أوروبا مقارنة بالعالم العربي

- الفرق بين المؤسسات الملزمة والتعاون الاختياري:** المؤسسات الأوروبية الملزمة أوجدت مرونة وقدرة على معالجة الأزمات، بينما الاعتماد على التعاون الاختياري في الجامعة العربية أدى إلى تعطيل أي مشاريع موحدة .

- التحديات الاقتصادية والسياسية: على الرغم من مواجهة الاتحاد الأوروبي لأزمات مالية

وصعود الحركات القومية، إلا أن مؤسسات الاتحاد مكنت من معالجة هذه الأزمات بفاعلية، في حين أدت النزاعات الإقليمية والتفاوت الاقتصادي بين الدول العربية إلى إعاقة التكامل

- الدروس المستفادة: يظهر أن نجاح أي مشروع تكاملي يتطلب توازنًا بين السيادة الوطنية والمؤسسات الإقليمية الملزمة، وآليات تنسيق اقتصادية وسياسية فعالة، مع وضع برامج لدعم الأعضاء الأقل تطورًا اقتصاديًا.

التوصيات:

- تأسيس مؤسسات عربية فوق وطنية ملزمة: يمكن إنشاء هيئات عربية مشابهة للمفوضية والبرلمان الأوروبي، تتولى وضع وتنفيذ القرارات الملزمة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

- التفويض التدريجي للسيادة: البدء بنقل بعض الصلاحيات الاقتصادية والسياسية إلى مؤسسات مشتركة، مع الحفاظ على السيادة الوطنية الأساسية، كخطوة تمهيدية لتكامل أوسع

- –تعزيز العدالة الاقتصادية بين الدول العربية: وضع برامج تمويل مشتركة لدعم الدول الأقل نموًا، وتقليل الفوارق الاقتصادية بين الدول الأعضاء

- آليات حل النزاعات: إنشاء محكمة أو هيئة تحكيم عربية مختصة لتطبيق القرارات الجماعية وحل النزاعات بين الدول الأعضاء، بما يضمن فاعلية التعاون

- تجارب التكامل الجزئي البدء بمشاريع اقتصادية وسياسية محدودة بين عدد من الدول الأعضاء كمرحلة تجريبية لتكامل أوسع، مستفيدة من التجربة الأوروبية في السوق المشتركة

ختاماً، تؤكد الدراسة أن إمكان تحقيق التكامل العربي ممكن بشرط تبني إرادة سياسية مشتركة، تفويض بعض السيادة الوطنية، تعزيز المؤسسات الملزمة، وإرساء آليات مالية وسياسية فعالة**. كما أن التجربة الأوروبية توفر نموذجًا عمليًا ومرنًا يمكن تكييفه مع الواقع العربي مع مراعاة التحديات الإقليمية والتباينات الاقتصادية والسياسية.

المراجع والمصادر :

أ- المصادر والمراجع العربية :

- الإسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). التكامل العربي: ضرورة للتنمية الإنسانية. بيروت: الأمم المتحدة، ٢٠١٤. ص ٣٥-٣٩.
- باروت، جمال، السياسة العربية في سياق التحديات الإقليمية. عمان: دار النهضة العربية، ٢٠١٢. صص ٨٨-٩٥، ٧٩-٨٦.
- تيشوري، عبد الرحمن، التكامل العربي: الواقع والآفاق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ص ٤٥-٥٢.
- الجامعة العربية. (١٩٥٧ .(*اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية* .القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- سمير التنير، تطور السوق العربية المشتركة – معهد الإنماء العربي – التقارير الاقتصادية رقم ٤ – بيروت ١٩٨١ – صص ٢١ – ٣٦.
- شكري، محمد السيد، (٢٠١٢)، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والمعوقات وآفاق المستقبل. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
- عبد الكريم، عماد عمر محمد (٢٠١٨) ، *دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية* ٢٠١١-٢٠١٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- عبد الله، عبد الكريم. (٢٠١٢ .(*التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق*)ص. ١٣٣-١٥٨). عمّان: دار المسيرة.
- علي الدين هلال(١٩٩٨)، التكامل العربي: التحديات والآفاق. القاهرة: دار الفكر العربي، صص.٥٥-٥٦
- عماد عمر محمد عبد الكريم، دور جامعة الدول العربية في حل القضايا العربية،كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن ، صص١-٥ .
- العيساوي، أحمد حسين. (٢٠١٠) ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها في الدول العربية .القاهرة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الغمري، عبد الرحمن محمد. (٢٠١٥) ، التكامل الاقتصادي العربي: الإشكاليات البنيوية وآفاق التفعيل . عمّان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (٢٠١٤)، التكامل العربي: ضرورة للتنمية الإنسانية. بيروت: الأمم المتحدة، ص ٢٧ .
- محمد السيد سليم، (٢٠٠١)، النظام الإقليمي العربي: تحليل سياسي، القاهرة: دار الفكر العربي، ص ٧٩-٨٦.
- محمد حمدان مصالحة – علاقة أوروبا الموحدة بالعالم العربي – دراسة تاريخية مستقبلية – عن – العرب في الاستراتيجيات العالمية – تحرير مصطفى الحمارنة – مركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية . صص ١٤٧ – ١٥٧
- محمد علي قوزي، (٢٠٠٢) ، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية ، صص١ ، ٢٨٤- ٢٨٦ .
- مصطفى عبد العزيز، (، ٢٠٠٣)، العرب في مفترق الطرق بين ضرورات تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي ، مكتبة الشروق ، مصر، صص ١٠١-١٠٦ .
- ميلود ميسوم، التحولات السياسية في الوطن العربي وأثرها عل المشاريع الوحدوية ١٩٤٥-١٩٩١، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس، ٢٠١١-٢٠١٢، ص٢٥٧ .
- نصرالدين، فيفيان وآخرون. "التكامل الإقليمي في الدول العربية، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية

والاجتماعيـــة، العـــدد ١٢ (٢٠٢٠): ٤٠٢–٤٢٣. ص ٤١٧ .

- هـلال، علـي الـدين، (١٩٩٨) ، التكامـل العربـي: التحديات والآفاق. القاهرة: دار الفكر العربي. ص ٦٠.

ب_ المترجمة للعربية :

- هنـــري لـــورانس، (١٩٩٢)، المشـــرق العربـــي المعاصر والأطماع الدولية ، ترجمة محمد مخلوف ،ط١، ،دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ص ٠٩.

- جاك غودي، (٢٠٠٨)، الشرق في الغرب، ترجمة محمد الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، صص٣٤٠–٣٤٣ .

ج، المراجع الأجنبية :

- Haas, E. B. (2004). *The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic Forces, 1950–1957* (pp. 57–83). Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press.
- Haas, Ernst B . The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic Forces, ١٩٥٠–١٩٥٧. Stanford, CA: Stanford University Press, ١٩٥٨. pp. ٢٢–٢٤.
- Haas, Ernst B. The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic Forces, ١٩٥٠–١٩٥٧. Stanford, CA: Stanford University Press, ١٩٥٨. pp. ١٢–١٧, ١٦–**.١٧
- Haas, Ernst B. The Uniting of Europe: Political, Social, and Economic Forces, ١٩٥٠–١٩٥٧. Stanford, CA: Stanford University Press, ١٩٥٨. pp. ١٦–١٧.
- Hinnebusch, R. (2003). *The International Politics of the Middle East*. Manchester, UK: Manchester University Press.
- Hinnebusch, R. (2003). *The International Politics of the Middle East* (pp. 112–137). Manchester, UK: Manchester University Press.
- Ayoob, M. (1995). *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and the International System*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- Ayoob, M. (1995). *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and the International System* (pp. 43–59). Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- Craig, P., & de Búrca, G. (2015). *EU Law: Text, Cases, and Materials* (6th ed.). Oxford, UK: Oxford University Press.
- Craig, P., & de Búrca, G. (2015). *EU Law: Text, Cases, and Materials* (6th ed., pp. 24–41). Oxford, UK: Oxford University Press.
- Dinan, D. (2014). *Europe recast: A history of European Union* (2nd ed.). Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- Eichengreen, B. (2007). *The European economy since 1945: Coordinated capitalism and beyond*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Griffiths, R. (1997). *The Marshall Plan and the creation of the OEEC*. Oxford, UK: Berg Publishers.

- Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye. Power and Interdependence. ٣rd ed. Boston: Longman, ٢٠٠١. pp. ١٤٢–.١٤٥
- Leonard, Mark. Why Europe Will Run the ٢١st Century. New York: PublicAffairs, ٢٠٠٥. pp. ١١٢–.١١٨
- Leonard, Mark. Why Europe Will Run the ٢١st Century. New York: PublicAffairs, ٢٠٠٥. pp. ١١٢–.١١٨
- Moravcsik, Andrew. The Choice for Europe: Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht. Ithaca, NY: Cornell University Press, .١٩٩٨ . PP77-79.
- Moravcsik, Andrew. The Choice for Europe: Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht. Ithaca, NY: Cornell University Press, ١٩٩٨. pp. ٧٧–٨٥, ٨٠–٨٢
-
- Nugent, NeillL The Government and Politics of the European Union. th ed. Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, .٢٠٠٣. PP 93-94 . ١٠٨.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2011). *From OEEC to OECD: The early years 1948–1961*. Paris, France: OECD Publishing.
- Rosamond, B. (2000). *Theories of European Integration* (pp. 65–92). New York, NY: St. Martin's Press.
- Sadiki, Larbi Rethinking Arab Governance: Politics, Economy and Society. London: Routledge, ٢٠٠٩. pp. ١٠١–١٠٧